

فقط وليس حقيقة) وهو أنّ الحقائق، الشهادات التي تحمل آثار "الهناء" و"الآن"، الوثائق التي تدلّ على معنى أو معاني الحقائق، وأخيراً بروز أنواع متعدّدة من العبارات التي يشكّل ترابطها واقعا ما، جميعها كانت قد دُمّرت قدر المستطاع.^(١٠)

من هذه الزاوية، يقدّم لنا التسامي أكثر الإستعارات ملاءمةً لحدث يتحدّى كلّ أشكال التمثيل المناسب، والتي يعجز العقل (وخاصّة عقل التنوير في نموذج النقد التأملي) تماماً على استيعابها، من هنا تنشأ حاجة تستلزم أن نستجيب لنداءاته دون النكوص إلى معايير منجزة أو بروتوكولات الحكم القطعي. من هذه الزاوية بالتحديد - وبعده آوشفيتز - لقد أصبحنا حقاً "بلا مصادر" بالمعنى الذي ينظر فيه هذا الإسم شزراً على كلّ أفكارنا المسبقة عن العقل، الحقيقة، الإنسانية، والتقدم التاريخي. إذ لم يعد بالإمكان التفكير (على غرار هيغل أو كانط في لحظات المنتشية) بأنّه يمكن النظر إلى التاريخ كانسباب ما تحت شعار "ميتا - سردية" عقلانية تمثّل حوادثها المختلفة - أحداث كالثورة الفرنسية - علامات لاتخصى من الوعد المستقبلي، أو اشارات على الطريق باتجاه سلام دائم وحقيقة ساطعة في نهاية المطاف. إنّ كلّ الذي تبقى لنا الآن هو تلك المعرفة الكئيبة بأنّ هذا الوعد قد فشل بالتبلور، وأنّ التاريخ انقلب على كلّ أشكال الديالكتيك الإيجابي، وأنّ الأسماء التي صاغت لنا تاريخ - "نا" (برلين ١٩٥٣، بودابست عام ١٩٥٦، تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، بولندا عام ١٩٨٠) كفيلة بأن تحطّم كلّ بقية من إيمان بمشروع عصر التنوير القديم.^(١١)

وهكذا، يكون الردّ الوحيد الممكن، كما يراه ليوتار، هو مضاعفة ألعاب اللغة "الطبيعية" من المرتبة الأولى أو الخطابات السردية، بحيث يُحاكم كلّ منها حسب معياره الخاص، ويجب أن لا يستطيع أي منها الهيمنة على الآخر من منطلق حقيقة مطلقة وقاطعة. يمكن أن يوفر هذا على الأقلّ شرطاً أدنى لحلّ عادل للخلافات، بمعنى، أنّ كافّة الأطراف سوف تحظى بإصغاء